

اسم الباحث:
ماجد سعد القرني





مادة/ دراسات نقدية

التكليف الثامن تشخيص الفراغ والتداخل التشريعي في تنظيم حماية البيانات الشخصية

مقدمة:

أصبحت البيانات الشخصية في العصر الرقمي من أهم العناصر التي تستوجب الحماية القانونية، نظرًا لما تتضمنه من معلومات تتعلق بالأفراد وخصوصيتهم. ومع التطور المتسارع في استخدام وسائل التقنية والاتصالات الإلكترونية، برزت الحاجة إلى وجود تنظيم قانوني يحدد كيفية التعامل مع هذه البيانات ويكفل حمايتها من الاستخدام غير المشروع أو الاعتداء عليها وقد اهتم المنظم السعودي بهذا المجال من خلال إصدار عدد من الأنظمة التي تتناول حماية البيانات والمعلومات من جوانب مختلفة، ومن أبرزها نظام مكافحة جرائم المعلوماتية ونظام حماية البيانات الشخصية. ويثير تعدد هذه الأنظمة تساؤلًا حول مدى وجود تداخل أو تعارض أو فراغ تشريعي في تنظيم حماية البيانات الشخصية، الأمر الذي يستدعي دراسة العلاقة بين هذين النظامين وبيان نطاق كل منهما.

أولاً: النظامان محل المقارنة:

١ - نظام مكافحة جرائم المعلوماتية:

صدر نظام مكافحة جرائم المعلوماتية بهدف الحد من الجرائم المرتبطة باستخدام الحاسب الآلي والشبكات المعلوماتية، وحماية المصلحة العامة والحقوق الخاصة من الأفعال غير المشروعة التي تتم عبر الوسائل التقنية ويشمل النظام تجريم عدد من الأفعال التي تمس البيانات والمعلومات الإلكترونية، مثل الدخول غير المشروع إلى المواقع أو الأنظمة المعلوماتية، أو الحصول على البيانات أو نشرها أو إتلافها بطرق غير مشروعة ومن ثم فإن دوره يتمثل في توفير الحماية الجنائية للبيانات والمعلومات عند وقوع اعتداء عليها.

٢ - نظام حماية البيانات الشخصية:

يعد نظام حماية البيانات الشخصية الإطار النظامي المنظم للتعامل مع البيانات الشخصية للأفراد، حيث يحدد الضوابط المتعلقة بجمع البيانات ومعالجتها والإفصاح عنها وتخزينها، كما يبين حقوق أصحاب البيانات والالتزامات الواقعة على الجهات التي تتولى معالجتها، ويهدف النظام إلى حماية خصوصية الأفراد وتنظيم عمليات استخدام البيانات الشخصية بما يحقق التوازن بين الاستفادة من البيانات والمحافظة على حقوق أصحابها بعد ذلك يمكنك الانتقال إلى فقرة التداخل التشريعي ثم التعارض التشريعي ثم الفراغ التشريعي ثم النتيجة كما هي في الصياغة السابقة. هذه المقدمة مناسبة أكثر لبحث جامعي أو تكليف قانوني قصير.

ثانياً: التداخل التشريعي:

يوجد تداخل بين النظامين في مجال حماية المعلومات والبيانات الشخصية فكلا النظامين يتعامل مع البيانات الشخصية، ولكن من زاويتين مختلفتين:

- نظام حماية البيانات الشخصية ينظم كيفية جمع البيانات ومعالجتها والإفصاح عنها.
- نظام مكافحة جرائم المعلوماتية يجرم الاعتداء غير المشروع على هذه البيانات أو إساءة استخدامها.

ويظهر التداخل في الحالات التي تتضمن بيانات شخصية تم جمعها أو استخدامها أو الإفصاح عنها بصورة غير مشروعة.

ثالثاً: التعارض التشريعي:

من خلال المقارنة بين النظامين لا يظهر تعارض مباشر بين أحكامهما؛ إذ إن لكل نظام نطاقاً تنظيمياً مختلفاً فنظام حماية البيانات الشخصية يضع القواعد المنظمة للتعامل مع البيانات، بينما يحدد نظام مكافحة جرائم المعلوماتية الأفعال التي تشكل جرائم والعقوبات المترتبة عليها. وبالتالي يمكن تطبيق أحكام النظامين على الواقعة نفسها دون استبعاد أحدهما للآخر.

رابعاً: الفراغ التشريعي:

عند مقارنة النظامين لا يظهر فراغ تشريعي كامل في مجال حماية البيانات الشخصية، لأن نظام حماية البيانات الشخصية خصص لتنظيم هذا المجال بصورة مستقلة، بينما يوفر نظام مكافحة جرائم المعلوماتية الحماية الجنائية عند وقوع الاعتداء على البيانات لذلك يتضح أن التنظيم القانوني لحماية البيانات الشخصية يقوم على تكامل النظامين، حيث يتولى أحدهما الجانب التنظيمي ويتولى الآخر الجانب الجزائي.

النتيجة:

بعد المقارنة بين نظام مكافحة جرائم المعلوماتية ونظام حماية البيانات الشخصية يتبين:

- وجود تداخل تشريعي في مجال حماية البيانات الشخصية.
- عدم وجود تعارض تشريعي مباشر بين النظامين.
- عدم وجود فراغ تشريعي كامل في تنظيم حماية البيانات الشخصية.
- العلاقة بين النظامين علاقة تكامل؛ إذ ينظم أحدهما معالجة البيانات الشخصية بينما يوفر الآخر الحماية الجنائية عند الاعتداء عليها.